أُعِدَّ هذا التقرير بتكليف من صندوق الحرية (The Freedom Fund)
معدو التقرير: د. كاثرين جونز ولينا القصيفي

تتوفر النسخة الكاملة للتقرير باللغة الانكليزية على:
http://freedomfund.org/newsroom/our-reports/

THE FREEDOM FUND

الكفاح من أجل البقاء على قيد الحياة:
استرقاق اللاجئين السوريين واستغلالهم في لبنان

ملخص تنفيذي

لقد بدأ الصراع في سوريا في العام 2011، وأطاح منذ ذلك الحين بحياة الملايين من الرجال والنساء والأطفال. إذ فرّت الأسر من ديارها خوفاً من العنف والاضطهاد وبحثاً عن الأمان في بلدان أخرى في المنطقة وحول العالم. وعَبَر الكثيرون الحدود إلى لبنان المجاور. وتوقَّع القليل منهم أن يجدوا أنفسهم مرغمين على أعمال الرق.

وفي حين أن هناك عدداً كبيراً من المنظّمات في لبنان تُقدِّم الخدمات والدعم للاجئين السوريين، بمن فيهم السوريون الفلسطينيون، فالجهود المبذولة للحد من تزايد حالات الرق والاتجار بالبشر غالباً ما تكون غير منسقة ومحدودةً في تركيزها ولا تستهدف دائماً أولئك الأكثر تعرّضاً للخطر .

يضع هذا التقرير مساراً محدّداً لتحقيق تغيير ملموس ودائم. ويدرس مختلف الطرق التي تحصل فيها أعمال الرق بين اللاجئين السوريين في لبنان والعوامل المتعددة التي تؤدي إلى إرغام الناس على حالات الرقّ. وتتطلب معالجة عوامل الخطر هذه التزامَ مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومة اللبنانية والحكومات الدولية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة.

وما فتئ لبنان الذي يحدّ سوريا من جهة الغرب يقف في الطليعة في الاستجابة للأزمة الإنسانية التي تكشّفت خلال السنوات الخمس الماضية. وبالنظر إلى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية الواسعة بين البلدين، طبّقت الحكومة اللبنانية في البداية سياسة "الباب المفتوح" لأولئك الفارين من الصراع القائم.

ونتيجة لذلك، تبلغ نسبة اللاجئين السوريين اليوم واحد على خمسة أشخاص في لبنان. إذ وصل عددهم إلى أكثر من 1.2 مليون لاجئ يعيشون داخل الحدود اللبنانية، فليس هناك أي بلد آخر في العالم استضاف هذا العدد الكبير من اللاجئين من حيث نصيب الفرد الواحد. ولكن هذا التدفق وضع ضغطاً كبيراً على البلاد.

لذلك، اتخذت الحكومة اللبنانية خطوات لإغلاق حدودها على نحو فعال، وفي شهر أيار/مايو 2015، أوعَزَت إلى مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) لوقف تسجيل اللاجئين الجدد من سوريا. وأقامت نظام الكفالة للحد من أعداد القادمين من سوريا وفرضت أنظمة صارمة لتجديد الإقامة. وهذا ما جعل اللاجئين السوريين عرضةً للاعتقال والترحيل وما دفعهم إلى دخول لبنان والعمل والبقاء فيه من دون الأوراق الصحيحة.

لقد أدت هذه السياسات إلى تفاقم الأزمة الإنسانية المستفحلة بالفعل بين اللاجئين السوريين الذين يعيشون بنسبة كبيرة في فقر مدقع. فبسبب انعدام فرص العمل من الناحية القانونية، وعدم قدرة الأطفال على

منطقة الأمان لجمعية The Beyond في زحلة. © صورة صندوق الحرية.

الذهاب إلى المدرسة، يُكرَه اللاجئون على القبول بأوضاع بائسة لمجرد البقاء على قيد الحياة.

وغالباً ما يجد اللاجئون السوريون أنفسهم يعملون في أعمال شاقة أو خطرة أو استغلالية لقاء المال القليل أو من دون أجر على الاطلاق. ولكن بسبب الاحتمال المتواصل لانكشاف امرهم وترحيلهم، ترسل الأُسر بشكل متزايد أطفالها للعمل، بما أنهم يتمتعون بحرية أكبر في اجتياز نقاط التفتيش الأمني التي تديرها السلطات اللبنانية.

وجدت دراستنا أن استرقاق اللاجئين السوريين في لبنان هو مصدر قلق متزايد ويظهر على الشكل التالي:

- ازدادت **عمالة الأطفال** بشكل كبير في لبنان منذ بدء الصراع في سوريا. إذ قدرت احدى المنظمات غير الحكومية الرائدة أن ما بين 60 و70 في المئة من الأطفال اللاجئين السوريين يعملون، وتزيد عمالة الأطفال في وادي البقاع بنسبة أعلى. فثمة طلب قوي بين أصحاب العمل اللبنانيين للعمّال الأطفال، ما دفع العديد منهم إلى ممارسة أسوأ أشكال عمالة الأطفال.
- تُرغم الفتيات اللاجئات السوريات بشكل متزايد على **الزواج المبكر**، وخاصة في وادي البقاع وعكار (في شمال لبنان). إذ من المعلوم أن قرار العائلة يُتّخذ عادةً لتأمين مستقبل الفتاة الاقتصادي، ولكن هذا الأمر يشكّل خطراً حقيقياً لاحتمال تعرضها للاسترقاق عند عقد زواجها في هذه السن المبكرة.
- تشير الأدلة بقوة إلى أن **"ممارسة الجنس من أجل البقاء" والاستغلال الجنسي** يشكلان مشكلة متنامية للاجئات السوريات والسوريات الفلسطينيات. وقد تكون النساء مضطرات أو مرغمات على ممارسة الدعارة أو تقديم "خدمات جنسية" من أجل تأمين الغذاء والمأوى لعائلاتهنّ.
- **العمل القسري** شائعٌ على نحو متزايد حيث أصبح اللاجئون السوريون يائسين لدرجة أن ذلك أضحى يشكل "القاعدة الجديدة". فمع ارتفاع أسعار المواد الغذائية والإيجارات، إلى جانب التكاليف الباهظة المرتبطة بتجديد الإقامات، يمكن أن يقع اللاجئون تحت الديون بسرعة فائقة، وهذا ما يجعلهم أكثر عرضة للاستغلال.

وعلى الرغم من التغطية الإعلامية المثيرة للغاية، لم نجد أي دليل على الاتجار بالأعضاء. وعلاوة على ذلك، لم تجد الدراسة أي دليل على تسهيل عبور اللاجئين السوريين للحدود اللبنانية لغرض الاستغلال على الرغم من الاعتقالات الرفيعة المستوى العديدة التي نفذتها السلطات اللبنانية.

لا ينبغي أبداً التغاضي عن الرق والاتجار بالبشر أو القبول بهما وكأنهما "القاعدة" المطبقة. ومع ذلك، سيشكلان دائماً الخطر الداهم الذي يواجهه اللاجئون السوريون في لبنان، ما لم نتصرف بشكل حاسم. وسيزداد الوضع سوءاً ما لم تتخذ تدابير هامة وصارمة.

يقدم هذا التقرير مجموعة من التوصيات الموجَّهة والمتكاملة لمواجهة الرق والاتجار بالبشر اللذين يتعرض لهما اللاجئون السوريون في لبنان.

وتكمن نقطة البداية في ضمان أن يتم الاعتراف بالسوريين الفارين من الصراع والاضطهاد كلاجئين حقيقيين في لبنان، وأنهم يستطيعون من الناحية القانونية أن يعملوا وأن يرسلوا أولادهم إلى المدارس. ومن الضروري أيضاً أن يشكل التصدي لكافة أشكال الرق والاتجار بالبشر أولوية مشتركة بين جميع المنظمات المسؤولة عن مساعدة اللاجئين السوريين في البلاد.

إننا نشتكي من ندرة البيانات التي يجري جمعها حالياً لتوثيق الرق والاتجار باللاجئين السوريين في لبنان. لذلك يجب أن نُحسِّن نظم جمع البيانات لكي تتوفر لنا معلوماتٌ موثوقة لتوجيه عملية تطوير طرق التدخل الفعّالة.

وفي حال تم اتخاذ خطوات منسقة لمعالجة العوامل التي تساهم في ممارسة الرق والاتجار بالبشر، فسيكون لبنان في وضع أفضل لإدارة الأزمة الإنسانية التي طال أمدها. كما سيُطَوِّر المؤسسات والقوانين والسياسات بحيث تصبح أكثر اتساقاً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وهذا سيعود بالفائدة للجميع داخل حدوده وسيجعله مثالاً للبلدان الأخرى التي تواجه أزمة اللاجئين القائمة.

التوصيات

إلى الحكومة اللبنانية

1.
المصادقة على اتفاقية اللاجئين للعام 1951 وبروتوكولها للعام 1967، ووضع نظام لجوء يتوافق مع القانون الدولي. وكخطوة مؤقتة، وضع وتنفيذ خطة عمل مؤقتة لمدة سنتين لحماية جميع اللاجئين السوريين، بمن فيهم اللاجئين السوريين الفلسطيني، والتي تشترك المفوضية والأونروا في إدارتها بدعم مالي من المجتمع الدولي. ويجب أن تخوّل هذه الخطة اللاجئين السوريين العمل وتمنح أطفالهم فرصة الاستفادة من التعليم الابتدائي، وتسمح للمفوضية وللأونروا باستئناف تسجيل اللاجئين.

2.
دعم الإقرار العاجل لمشروع القانون الذي قدّمته اللجنة الوطنية اللبنانية للمرأة إلى البرلمان اللبناني، والذي يطلب إلى قاضٍ مدني الموافقة على زواج القاصر إلى جانب المحكمة الدينية.

3.
تحسين التشريعات المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر من خلال:

أ. تعديل قانون العقوبات بحيث لا يحاكم ضحايا الاتجار بتهمة المشاركة في العمل الجنسي.

ب. تعديل القانون رقم 164 بحيث لا يحال الضحايا الإتجار الذين تم التعرف إليهم إلى الأمن العام بتهمة خرق قانون الهجرة، ويتم حمايتهم من الملاحقة القضائية عن الجرائم المرتبطة بالاتجار بهم، ولكي يجري رفع عبء الإثبات عن كاهل ضحايا الاتجار.

ج. اتخاذ نهج قائم على حقوق الإنسان لتجاوز نطاق تحديد هوية الجناة وملاحقتهم ووضع تدابير لمعالجة احتياجات الحماية اللازمة للضحايا أو الأشخاص المعرضين لخطر الاتجار بهم.

4.
إقامة أقوى قضية ممكنة ضد تنزيل درجة الاتجار إلى المرتبة 3 في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الذي سيصدر للعام 2016 بشأن الاتجار بالأشخاص، بحيث يتم إعداد خطة عمل متماسكة ومتينة، قبل صدور هذا التقرير، مع جدول زمني للتنفيذ في الأشهر الإثني عشر المقبلة، مما يدل على التقدُّم المُحرَز ضد التوصيات الواردة في التقرير أعلاه، وكذلك التوصيات الواردة في التقرير بشأن الاتجار بالأشخاص الصادر في العام 2015.

إلى الحكومة اللبنانية والحكومات الدولية والمنظمات الدولية والجهات المانحة

5.
اعتبار مكافحة الرق وجميع مظاهره كهدف استراتيجي في لبنان وإدراجه في خطة لبنان للاستجابة لأزمة للفترة ما بين 2017-2020 وتعميم التوعية والاستجابة للعمل القسري في برامجها.

إلى الجهات المانحة الدولية

6.
دعم إنشاء مركزٍ لرصد البيانات المتعلقة بالرق وتشغيله. وينبغي على هذا المركز الإحاطة بما يلي:

أ. جمع الأدلة بشكل مستمر من المنظمات غير الحكومية اللبنانية والدولية والمنظمات الدولية ووسائل الإعلام بشأن حالات الرق والاتجار، وخاصة عمالة الأطفال وزواج الأطفال والاسترقاق الجنسي والعمل القسري.

ب. العمل مع المنظمات التي تجمع بالفعل بيانات تقييم قابلية التأثر، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الغذاء العالمي واليونيسيف والأونروا، وذلك بغية إدخال مؤشراتٍ للرق والاتجار في هذه التقييمات بحيث تساعد على جمع البيانات حول الرق والاتجار بين اللاجئين على الصعيد الوطني وبشكل منتظم.

ج. جمع المعلومات حول القطاعات والشركات التي تعتمد على الأطفال في أسوأ أشكال عمل الأطفال والعمل القسري (للراشدين)، وذلك بهدف جمع قائمة تتاح لعامة الجمهور عن الجهات المانحة الدولية الناشطة في تمويل هذه القضية في لبنان.